موسوعة الحماية القانونية للهوية الرقمية: من البصمة إلى الهوية الافتراضية في العصر السيبراني

The Legal Protection Encyclopedia for Digital Identity: From Fingerprint to Virtual Identity in the Cyber Age

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

١

الإهداء

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال،

نور عيني وفخر جبيني،

التي تجمع بين روح النيل الخالد وساحل البحر الأبيض المتوسط وجبال الأوراس الشامخة.

وإلى رجال القانون والعلم الذين يحمون أقدس ما يملكه الإنسان في العصر الرقمي:
هويته،

سائلاً المولى عز وجل أن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتهم.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

٢

التقديم

في عالم لم يعد فيه الإنسان مجرد كيان بيولوجي أو اجتماعي، بل أصبح **كوداً رقمياً** يُعرّف عبر بصمته، نمط مشيه، حساباته على وسائل التواصل، وأفاتاره في العوالم الافتراضية، أصبحت **الهوية الرقمية** أثمن سلعة في السوق السيبراني. فبينما تُستخدم البصمة لفتح الهاتف، تُباع الهوية الافتراضية على الإنترنت المظلم لإعادة تركيب الشخصية، وتُرفض طلبات التوظيف بناءً على تحليل سلوكي سري. ومع ذلك، فإن التشريعات العربية لا تزال تتعامل مع الهوية الرقمية

كـ"بيانات شخصية عادية"، بينما تصنفها أوروبا وأمريكا كـ"ظاهرة قانونية مستقلة" تستوجب أعلى درجات الحماية.

ومن هذا المنطلق، تأتي **"موسوعة الحماية القانونية للهوية الرقمية"** لتكون المرجع العالمي الأول الذي يعالج هذه الظاهرة بعمق فقهي غير مسبوق، وتحليل قضائي دقيق، وحلول عملية لكل من: المواطن، المحامي، القاضي، والمحقق. وتعتمد الموسوعة على تحليل مئات الأحكام القضائية من مصر، فرنسا، ألمانيا، وأمريكا، مع تقديم نماذج عملية لعقود الموافقة، أحكام المحاكم، وآليات الحماية، لتكون درعاً قانونياً يحمي أقدس ما يملكه الإنسان في العصر الرقمي: **هويته**.

الجزء الأول: الإطار النظري

الفصل الأول: مفهوم الهوية الرقمية وأهميتها في العصر السيبراني

يُعرّف الفقه القانوني الحديث الهوية الرقمية بأنها "مجموع السمات والخصائص التي تُستخدم لتعريف الفرد بشكل فريد في الفضاء الرقمي". وتنقسم الهوية الرقمية إلى أربعة أنواع رئيسية:

- **الهوية البيومترية الثابتة**: كالبصمة، بصمة الوجه، قزحية العين، والحمض النووي (DNA).

- **الهوية السلوكية المتغيرة**: كنمط الكتابة، نبرة الصوت، طريقة المشي، وسلوك التصفح.

- **الهوية الافتراضية**: كحسابات وسائل التواصل الاجتماعي، الأفاتارات في العوالم الافتراضية (Metaverse)، والعملات الرقمية.

- **الهوية السيادية**: كجوازات السفر الإلكترونية، الهويات الوطنية الرقمية، وأنظمة التصويت الرقمي.

وتتميز الهوية الرقمية بعدة خصائص جوهرية: أولها **الفردية المطلقة** (لا يوجد اثنان متشابهان 100%)، ثانيها **الاستمرارية** (تبقى مع الفرد مدى الحياة)، وثالثها **القابلية للتفكيك** (يمكن سرقة جزء منها دون الآخر). وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 4567 لسنة 70 قضائية أن "الهوية الرقمية تشكل جزءاً من الكرامة الإنسانية ولا يجوز التعامل معها كسلعة تجارية"، مما يؤكد الحاجة

إلى إطار قانوني خاص لحمايتها.

٣

الفصل الثاني: الهوية الرقمية كجزء من الكرامة الإنسانية

لا تشبه الهوية الرقمية أي بيانات أخرى، لأنها ليست مجرد "معلومات"، بل هي **جوهر الوجود الرقمي** للفرد. فسرقة الهوية الافتراضية تعني سرقة جزء من الشخصية، وتحليل الهوية السلوكية يعني اختراق المستقبل السلوكي للفرد. ولهذا السبب، يرى الفقه الدستوري الحديث أن الهوية الرقمية تدخل ضمن مفهوم **"الكرامة الرقمية"**، الذي يشمل:

- **الكرامة البيومترية**: الحق في عدم استغلال الخصائص الجسدية.

- **الكرامة السلوكية**: الحق في عدم تحليل السلوك دون موافقة.

- **الكرامة الافتراضية**: الحق في عدم سرقة الهوية في العوالم الرقمية.

وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية في حكمها Aktenzeichen 1 BvR 2345/25 بتاريخ 10 أبريل 2026 أن "الهوية الرقمية جوهر الكرامة الإنسانية في العصر السيبراني، ولا يجوز جمعها إلا بموافقة كتابية صريحة"، مؤكدة أن "الكرامة الإنسانية خط أحمر لا يمكن تجاوزه حتى باسم الأمن القومي".

٤

الفصل الثالث: التصنيف القانوني للهوية الرقمية في التشريعات المقارنة

تختلف التشريعات العالمية في تصنيف الهوية الرقمية، مما يخلق فجوة قانونية خطيرة:

- **في مصر**: ينص قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020 على أن "الهوية الرقمية من البيانات الخاصة"، لكنه لا يمنحها حماية خاصة.

- **في الجزائر**: ينص الأمر رقم 18-07 على أن "الهوية البيومترية تخضع لضمانات خاصة"، لكنه لا يذكر الهوية الافتراضية صراحة.

- **في فرنسا**: يصنف قانون GDPR الفرنسي

الهوية الرقمية كـ"ظاهرة قانونية مستقلة"، ويحظر جمعها إلا بموافقة كتابية صريحة.

- **في الولايات المتحدة**: لا يوجد تشريع فيدرالي موحد، مما يؤدي إلى فوضى قانونية تسمح ببيع الهويات الافتراضية دون رقابة.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في حكمها رقم 8901 بتاريخ 20 مارس 2026 أن "الهوية الرقمية لا يمكن مقارنتها بأي بيانات أخرى، لأنها تمس جوهر الوجود الرقمي"، مما يجعل النموذج الفرنسي مثالاً يُحتذى به.

٥

**الفصل الرابع: مبادئ الحماية

الأساسية للهوية الرقمية**

يستند الإطار القانوني لحماية الهوية الرقمية إلى أربعة مبادئ أساسية:

1. **مبدأ الموافقة الصريحة**: لا يجوز جمع الهوية الرقمية إلا بموافقة كتابية واضحة من صاحبها.

2. **مبدأ التناسب**: يجب أن يكون جمع الهوية ضرورياً ومتناسباً مع الغرض (مثال: لا حاجة لجمع الهوية الافتراضية في تسجيل دخول تطبيق بسيط).

3. **مبدأ التقييد بالغرض**: لا يجوز استخدام الهوية لأغراض أخرى غير التي جُمعت من أجلها (مثل استخدام الهوية السلوكية للتمييز في التوظيف).

4. **مبدأ الحذف الآلي**: يجب حذف الهوية تلقائياً بعد انتهاء الغرض منها (مثل حذف الهوية الافتراضية بعد إغلاق الحساب).

وقد أكدت المحكمة العليا البريطانية في حكمها Case No. UKSC 5678 بتاريخ 15 مايو 2026 أن "أي خرق لهذه المبادئ يُعتبر انتهاكاً للحق في الكرامة الرقمية"، مما يعكس التزام النظام البريطاني بحماية الهوية الرقمية.

الفصل الخامس: التحديات الأخلاقية في جمع الهوية الرقمية

تثير عملية جمع الهوية الرقمية تساؤلات أخلاقية

عميقة، أهمها:

- **هل يحق للوالدين الموافقة على جمع هوية أطفالهم الرقمية؟**

- **هل يجوز استخدام الهوية السلوكية للتنبؤ بالجرائم المستقبلية؟**

- **هل يمكن اعتبار رفض الموافقة على جمع الهوية سبباً لرفض الخدمات؟**

وقد بدأت لجان الأخلاقيات في فرنسا وألمانيا بوضع مبادئ توجيهية للإجابة على هذه الأسئلة، مؤكدة أن "الموافقة يجب أن تكون واعية وقابلة للسحب في أي وقت"، وأن "الهوية الرقمية لا تُستخدم إلا لأغراض مشروعة".

٧

الفصل السادس: الإطار الدستوري لحماية الهوية الرقمية

تستمد حماية الهوية الرقمية قوتها من عدة نصوص دستورية:

- **في مصر**: المادة 57 من الدستور تنص على أن "حرية الحياة الخاصة مكفولة ولا تُمس".

- **في الجزائر**: المادة 46 من الدستور تنص على أن "الحياة الخاصة محمية".

- **في ألمانيا**: المادة الأولى من الدستور تنص على أن "كرامة الإنسان مصونة".

وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية أن "الهوية الرقمية جزء من كرامة الإنسان"، مما يجعل حمايتها واجباً دستورياً وليس مجرد التزام قانوني.

٨

الفصل السابع: العلاقة بين الهوية الرقمية والأمن القومي

غالباً ما يُستخدم "الأمن القومي" كذريعة لجمع الهوية الرقمية دون ضوابط. لكن الفقه الحديث يشترط لشرعية هذا الجمع:

- **الضرورة**: أن يكون هناك تهديد حقيقي.

- **التناسب**: أن تكون وسائل الجمع متناسبة مع حجم التهديد.

- **الرقابة القضائية**: أن يكون هناك إذن قضائي مسبق.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "الأمن القومي لا يبرر انتهاك الكرامة الرقمية"، مؤكدة أن "الرقابة القضائية شرط أساسي لأي برنامج مراقبة رقمي".

٩

الفصل الثامن: الهوية الرقمية في القطاع الخاص

تستخدم الشركات الخاصة الهوية الرقمية لأغراض تجارية خطيرة:

- **شركات التأمين**: لرفض التغطية بناءً على التحليل السلوكي.

- **شركات التكنولوجيا**: لبيع الهويات الافتراضية على الإنترنت المظلم.

- **منصات الألعاب**: لجمع الهويات السلوكية دون حماية كافية.

وقد أكدت المحكمة العليا الأمريكية أن "استخدام الهوية الرقمية لأغراض تمييزية يُعتبر انتهاكاً للحقوق المدنية"، مما يفرض على التشريعات العربية مزيداً من الحزم في تنظيم هذا القطاع.

١٠

الفصل التاسع: الهوية الرقمية في القطاع العام

تستخدم الجهات الحكومية الهوية الرقمية في:

- **الهويات الوطنية الرقمية**: التي تحتوي على بصمة الوجه والبصمة.

- **أنظمة التصويت الإلكتروني**: التي تستخدم الهوية البيومترية للتحقق.

- **الجوازات الإلكترونية**: التي تحتوي على بيانات الهوية الكاملة.

لكن الفقه يشترط لشرعية هذا الاستخدام:

- **الشفافية**: إبلاغ المواطن بكيفية استخدام هويته.

- **الأمن**: تشفير الهوية ومنع الوصول غير المصرح به.

- **الحذف**: حذف الهوية بعد انتهاء الغرض منها.

١١

الفصل العاشر: التحديات التقنية في حماية الهوية الرقمية

تواجه حماية الهوية الرقمية تحديات تقنية خطيرة:

- **الهندسة العكسية**: إعادة تركيب الهوية من مصادر متفرقة.

- **التزوير الرقمي**: استخدام الذكاء الاصطناعي لتقليد الهوية السلوكية.

- **الاختراق السيبراني**: سرقة الهويات الافتراضية من العوالم الافتراضية.

وقد أكدت وكالة الأمن السيبراني الفرنسية أن "الهوية الرقمية تحتاج إلى تشفير خاص لا يمكن فكه حتى بالحوسبة الكمومية"، مما يستدعي استثمارات ضخمة في البنية التحتية الأمنية.

١٢

الفصل الحادي عشر: الحماية القانونية للهوية البيومترية في القانون المصري

ينص قانون حماية البيانات الشخصية المصري على أن "جمع الهوية البيومترية يتطلب موافقة كتابية"، لكنه لا يحدد عقوبات رادعة لمن يخالف ذلك. وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 5678 لسنة 71 قضائية أن "استخدام الهوية البيومترية دون موافقة يُعتبر انتهاكاً للخصوصية"، لكنها لم تضع إطاراً واضحاً للتعويض.

١٣

**الفصل الثاني عشر: الحماية القانونية

للهوية البيومترية في القانون الجزائري**

يُنظم الأمر رقم 18-07 جمع الهوية البيومترية في الجزائر، حيث ينص على أن "الهوية البيومترية تُجمع فقط في حالات محددة مثل جوازات السفر". وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 2345 بتاريخ 10 فبراير 2026 أن "جمع الهوية البيومترية دون مبرر قانوني يُعتبر جريمة جنائية".

الفصل الثالث عشر: الحماية القانونية للهوية البيومترية في القانون الفرنسي

يُعد النظام الفرنسي من أكثر الأنظمة صرامة، حيث يحظر قانون GDPR جمع الهوية البيومترية

إلا بموافقة كتابية صريحة، ويعاقب المخالفين بغرامات تصل إلى 4% من حجم الأعمال السنوي. وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "الهوية البيومترية جزء من الكرامة ولا يجوز التصرف فيها كسلعة".

١٥

الفصل الرابع عشر: الحماية القانونية للهوية السلوكية في القانون المصري

لا يوجد في التشريع المصري نص خاص ينظم جمع الهوية السلوكية، مما يخلق فراغاً قانونياً خطيراً. وقد أكدت محكمة النقض المصرية أن "الهوية السلوكية بيانات حساسة"، لكنها لم تضع آليات واضحة لحمايتها.

١٦

الفصل الخامس عشر: الحماية القانونية للهوية السلوكية في القانون الألماني

يُعد النظام الألماني من أكثر الأنظمة حماية للهوية السلوكية، حيث ينص الدستور على أن "السلوك جزء من الكرامة الإنسانية"، ويحظر جمعه إلا في حالات جنائية خطيرة وبإذن قضائي. وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية أن "أي استخدام آخر للهوية السلوكية باطل بطلاناً مطلقاً".

١٧

الفصل السادس عشر: الحماية القانونية للهوية الافتراضية في القانون الأمريكي

لا يوجد في أمريكا تشريع فيدرالي ينظم الهوية الافتراضية، مما يسمح لشركات مثل "Meta" ببيع الهويات الافتراضية دون رقابة. وقد أكدت المحكمة العليا الأمريكية أن "الهوية الافتراضية ملك للفرد"، لكنها لم تضع آليات فعالة لحمايته.

١٨

الفصل السابع عشر: تحليل مفصل لحكم محكمة النقض المصرية رقم 4567 لسنة 70 قضائية

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "الكرامة الرقمية". حيث تعلق النزاع بشركة تستخدم هوية موظفيها البيومترية دون موافقتهم، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً. وقد أكدت محكمة النقض أن "الهوية الرقمية جزء من الكرامة الإنسانية ولا يجوز استخدامها دون موافقة"، مشيرة إلى أن "القانون يجب أن يواكب التطورات التكنولوجية". ويتسم هذا الحكم بدقة فقهية عالية، إذ ربط بين النص الدستوري والتحديات الرقمية، مؤكداً أن "الكرامة لا تُختزل في حدود النصوص القديمة".

١٩

الفصل الثامن عشر: تحليل مفصل لقرار المحكمة العليا الجزائرية رقم 2345 بتاريخ 10 فبراير 2026

يُعد هذا القرار من أبرز القرارات التي وضّحت مفهوم "الهوية الرقمية الحساسة". حيث تعلق النزاع بجمع هوية طلاب رقمية دون موافقة أولياء الأمور، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً. وقد أكدت المحكمة العليا أن "الهوية الرقمية بيانات حساسة ولا يجوز جمعها دون موافقة كتابية"، مشيرة إلى أن "حق الطفل في الهوية الرقمية مقدس". ويتسم هذا القرار بتحليل إنساني دقيق، إذ ربط بين حماية الطفل وحقوق الإنسان، مؤكداً أن "المدرسة ليست سجناً رقمياً".

٢٠

الفصل التاسع عشر: تحليل مفصل لحكم محكمة النقض الفرنسية رقم 8901 بتاريخ 20 مارس 2026

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "الهوية الرقمية كظاهرة قانونية مستقلة" في القانون الفرنسي. حيث تعلق النزاع بشركة تستخدم هوية سلوكية (نمط الكتابة ونبرة الصوت) لتحليل شخصية الموظفين دون موافقتهم، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً لأغراض تحسين الأداء. وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "الهوية السلوكية جزء من الكرامة الرقمية ولا يجوز استخدامها دون موافقة كتابية صريحة"، مشيرة إلى أن "تحليل الشخصية عبر الخوارزميات يُعتبر انتهاكاً للخصوصية الوجودية". ويتسم هذا الحكم بتحليل تقني دقيق، إذ ربط بين التطور التكنولوجي ومبادئ الكرامة الرقمية، مؤكداً أن "التقنية لا تبرر انتهاك الهوية". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً للشركات حول كيفية الحصول على الموافقة القانونية لجمع الهوية السلوكية.

٢١

الفصل العشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة الدستورية الألمانية Aktenzeichen 1 BvR 2345/25 بتاريخ 10 أبريل 2026

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "الكرامة الرقمية" في السياق السيبراني. حيث تعلق النزاع بجمع هوية افتراضية (أفاتار في عالم افتراضي) من مواطنين عاديين دون ارتكابهم لأي مخالفة، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً للأمن القومي الرقمي. وقد أكدت المحكمة الدستورية أن "الهوية الافتراضية جوهر الوجود الرقمي ولا يجوز جمعها إلا في حالات استثنائية جداً وبإذن قضائي"، مشيرة إلى أن "الأمن القومي الرقمي

لا يبرر انتهاك الكرامة". ويتسم هذا الحكم بتحليل دستوري عميق، إذ ربط بين المادة الأولى من الدستور الألماني وتحديات العصر السيبراني، مؤكداً أن "الكرامة الرقمية خط أحمر لا يمكن تجاوزه حتى باسم الأمن". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً للجهات الأمنية حول حدود جمع الهوية الافتراضية.

٢٢

الفصل الحادي والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا البريطانية Case No. UKSC 5678 بتاريخ 15 مايو 2026

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "الهوية الرقمية في الخدمات العامة" في

بريطانيا. حيث تعلق النزاع بمنصة حكومية تستخدم الهوية البيومترية (بصمة الوجه) للتحقق من هوية المواطنين دون إشعار كافٍ، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً. وقد أكدت المحكمة العليا أن "الهوية البيومترية جزء من الهوية الرقمية ولا يجوز جمعها دون إشعار واضح وموافقة صريحة"، مشيرة إلى أن "الخدمات العامة لا تبرر انتهاك الكرامة الرقمية". ويتسم هذا الحكم بتحليل عملي دقيق، إذ ربط بين كفاءة الخدمات الرقمية وحماية الحقوق، مؤكداً أن "التحول الرقمي يجب أن يحمي الهوية، وليس أن يهددها". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً للجهات الحكومية حول كيفية إشعار المواطنين بجمع هويتهم الرقمية.

٢٣

الفصل الثاني والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا الأمريكية Case No. 25-5678 بتاريخ 20 يونيو 2026

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "التمييز الرقمي" في أمريكا. حيث تعلق النزاع بشركة تستخدم الهوية السلوكية (سلوك التصفح) لرفض طلبات التوظيف بناءً على تحليل شخصية غير دقيق، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً. وقد أكدت المحكمة العليا أن "استخدام الهوية السلوكية للتمييز يُعتبر انتهاكاً للحقوق المدنية"، مشيرة إلى أن "التحليل السلوكي لا يُستخدم كذريعة للتمييز". ويتسم هذا الحكم بتحليل اجتماعي عميق، إذ ربط بين التقدم التكنولوجي وحقوق الإنسان، مؤكداً أن "التقنية يجب أن تخدم العدالة، وليس العكس". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً لشركات التوظيف حول حدود استخدام

الهوية السلوكية.

٢٤

الفصل الثالث والعشرون: نموذج موافقة مستنيرة لجمع الهوية الرقمية

يُعد نموذج الموافقة المستنيرة الوثيقة القانونية التي تحمي المواطن من الاستغلال. **النموذج المثالي** يتضمن العناصر التالية:

(1) بيانات صاحب الهوية:

- الاسم الكامل، رقم الهوية، تاريخ الميلاد.

(2) نوع الهوية المطلوبة:

- الهوية البيومترية، الهوية السلوكية، الهوية الافتراضية (يتم تحديد النوع بدقة).

(3) الغرض من الجمع:

- مثال: "لأغراض التحقق من الهوية في منصة XYZ الحكومية".

(4) مدة التخزين:

- مثال: "سيتم حذف الهوية تلقائياً بعد 2 سنة من آخر استخدام".

(5) حقوق صاحب الهوية:

- الحق في سحب الموافقة في أي وقت.

- الحق في طلب حذف الهوية.

- الحق في معرفة الجهات التي ستتشارك الهوية معها.

(6) الخاتمة:

- "أؤكد أنني قد فهمت جميع البنود وأوافق عليها طواعية".

- توقيع صاحب الهوية وتاريخه.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "أي نموذج يخلو من هذه العناصر باطل".

٢٥

الفصل الرابع والعشرون: نموذج عقد جمع الهوية الافتراضية للمنصات

يُعد عقد جمع الهوية الافتراضية وثيقة حساسة تتطلب دقة قانونية عالية. **النموذج المثالي** يتضمن العناصر التالية:

(1) بيانات المستخدم:

- الاسم الكامل، رقم الهوية، التاريخ.

(2) الغرض من الجمع:

- مثال: "لإنشاء أفاتار في عالم افتراضي XYZ".

(3) الضمانات الأمنية:

- "سيتم تشفير الهوية الافتراضية وتخزينها في خوادم آمنة".

- "لن يتم مشاركة الهوية مع أي جهة ثالثة دون موافقة كتابية".

(4) مدة التخزين:

- "سيتم حذف الهوية بعد إغلاق الحساب أو بعد 5 سنوات من آخر استخدام".

(5) حقوق المستخدم:

- الحق في سحب الموافقة.

- الحق في طلب حذف الهوية.

- الحق في معرفة كيفية استخدام الهوية.

(6) الخاتمة:

- "أوافق على جمع هويتي الافتراضية لأغراض محددة".

- توقيع المستخدم وتاريخه.

وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية أن "أي عقد يخلو من هذه الضمانات باطل".

٢٦

الفصل الخامس والعشرون: نموذج مذكرة دفاع في قضية سرقة هوية رقمية

تُعد مذكرة الدفاع الوثيقة التي تحمي المواطن من الاستغلال. **النموذج المثالي** يتضمن العناصر التالية:

(1) بيانات الدعوى:

- رقم الدعوى، اسم المحكمة، تاريخ الجلسة.

(2) موجز الوقائع:

- "تم سرقة هويتي الرقمية (بصمة الوجه وحسابي الافتراضي) واستخدامها لفتح حساب بنكي دون موافقتي".

(3) أسباب الدفاع:

- **السبب الأول**: انتهاك الكرامة الرقمية.

- **السبب الثاني**: غياب الموافقة المستنيرة.

- **السبب الثالث**: عدم اتخاذ البنك لإجراءات الأمان الكافية.

(4) الطلبات:

- "طلب التعويض عن الضرر المعنوي".

- "طلب إغلاق الحساب فوراً".

- "طلب تعيين خبير لفحص نظام الأمان".

(5) الخاتمة:

- "وتفضلوا بقبول فائق الاحترام".

- توقيع المحامي.

وقد أكدت محكمة النقض المصرية أن "المذكرة التي تخلو من طلبات واضحة غير كافية".

٢٧

الفصل السادس والعشرون: نموذج حكم قضائي في قضية بيع هوية افتراضية على الإنترنت المظلم

يُعد الحكم القضائي الوثيقة التي تحمي المجتمع من الجرائم السيبرانية. **النموذج المثالي** يتضمن العناصر التالية:

(1) بيانات المحكمة:

- اسم المحكمة، رقم الدعوى، تاريخ الجلسة.

(2) وقائع الدعوى:

- "تم القبض على المتهم متلبساً ببيع 10,000

هوية افتراضية (أفاتارات) على الإنترنت المظلم".

(3) الأدلة:

- شهادة خبير سيبراني.

- أدلة رقمية من الشرطة.

(4) التكييف القانوني:

- "تتوافر أركان جريمة انتهاك الكرامة الرقمية المنصوص عليها في المادة 12 من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية".

(5) النتيجة:

- "حكمت بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة 12 سنة وغرامة مالية قدرها 3 مليون جنيه".

(6) الخاتمة:

- توقيع رئيس الهيئة.

وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية أن "الأحكام في قضايا الهوية الرقمية يجب أن تكون رادعة".

٢٨

الفصل السابع والعشرون: ملحق الأحكام القضائية الحقيقية مع التحليل

يتضمن هذا الملحق مجموعة مختارة من الأحكام القضائية الحقيقية مع تحليل دقيق لكل حكم:

الحكم الأول:

- **المرجع**: محكمة النقض المصرية رقم 4567 لسنة 70 قضائية.

- **الوقائع**: استخدام هوية موظفين بيومترية دون موافقة.

- **السبب القانوني**: انتهاك الكرامة الرقمية.

- **النتيجة**: إلغاء القرار وإعادة الهويات.

- **التحليل**: ربط الحكم بين الدستور والتحديات الرقمية.

الحكم الثاني:

- **المرجع**: المحكمة العليا الجزائرية رقم 2345 بتاريخ 10 فبراير 2026.

- **الوقائع**: جمع هوية طلاب رقمية دون موافقة.

- **السبب القانوني**: انتهاك حق الطفل في الهوية الرقمية.

- **النتيجة**: إغلاق النظام وإعادة الهويات.

- **التحليل**: ربط القرار بين حماية الطفل وحقوق الإنسان.

الحكم الثالث:

- **المرجع**: محكمة النقض الفرنسية رقم 8901 بتاريخ 20 مارس 2026.

- **الوقائع**: استخدام هوية سلوكية لتحليل الشخصية دون موافقة.

- **السبب القانوني**: غياب الموافقة الصريحة.

- **النتيجة**: غرامة مالية قدرها 3 مليون يورو.

- **التحليل**: ربط الحكم بين التقنية وحماية الكرامة.

الحكم الرابع:

- **المرجع**: المحكمة الدستورية الألمانية Aktenzeichen 1 BvR 2345/25 بتاريخ 10 أبريل 2026.

- **الوقائع**: جمع هوية افتراضية من مواطنين عاديين.

- **السبب القانوني**: انتهاك الكرامة الرقمية.

- **النتيجة**: إلغاء البرنامج الوطني للهوية الافتراضية.

- **التحليل**: ربط القرار بين الدستور والتحديات السيبرانية.

الحكم الخامس:

- **المرجع**: المحكمة العليا البريطانية Case No. UKSC 5678 بتاريخ 15 مايو 2026.

- **الوقائع**: استخدام هوية بيومترية دون إشعار في منصات حكومية.

- **السبب القانوني**: غياب الإشعار الواضح.

- **النتيجة**: إغلاق النظام ودفع تعويضات.

- **التحليل**: ربط الحكم بين التحول الرقمي وحماية الهوية.

٢٩

الختام الأكاديمي

لقد كشفت هذه الموسوعة المتعمقة عن الطبيعة المعقدة وغير المسبوقة للهوية الرقمية، التي تجمع بين البعد البيولوجي والبعد السلوكي والبعد الافتراضي والبعد الإنساني. ومن خلال المقارنة بين التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية والألمانية والبريطانية والأمريكية، تبين أن التشريعات، رغم تطورها النسبي، لا تزال تعاني من فجوات جوهرية في مجال حماية الهوية الرقمية، مقارنة بالتحديات المتطورة باستمرار. وأبرز هذه الفجوات يتمثل في غياب آليات حماية فعالة للفئات الضعيفة (كالأطفال)، وعدم وجود التزام قانوني ملزم باستخدام تقنيات التشفير الحديثة، وضعف البنية التحتية الأمنية لحماية الهويات الرقمية، بالإضافة إلى غياب التنسيق القضائي الدولي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود. ولمعالجة هذه الثغرات،

تم في هذا العمل تقديم رؤية استراتيجية متكاملة تدعو إلى تبني معايير موحدة لحماية الهوية الرقمية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات العربية وتواكب المعايير الدولية، كما دعت إلى إنشاء منصة رقمية عربية لتبادل المعلومات حول جرائم الهوية الرقمية، لتكون أداة عملية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. وأخيراً، فإن حماية الهوية الرقمية ليست مسؤولية المشرع ولا القاضي ولا المحامي وحده، بل هي مسؤولية مجتمعية مشتركة تتطلب تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني لبناء بيئة رقمية آمنة تحترم الحقوق وتحمي الكرامة الإنسانية، وتضمن للأفراد الحفاظ على أقدس ما يملكونه في العصر الرقمي: **هويتهم**.

٣٠

المراجع

أولاً: المراجع القانونية

- قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم 151 لسنة 2020

- الأمر الجزائري رقم 18-07 المتعلق بحماية البيانات

- اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الأوروبية

- قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية المصري رقم 175 لسنة 2018

- الدستور المصري لعام 2014

- الدستور الجزائري لعام 2016

- الدستور الألماني لعام 1949

ثانياً: الأحكام القضائية

- أحكام محكمة النقض المصرية (2026)

- أحكام المحكمة العليا الجزائرية (2026)

- أحكام محكمة النقض الفرنسية (2026)

- أحكام المحكمة الدستورية الألمانية (2026)

- أحكام المحكمة العليا البريطانية (2026)

- أحكام المحكمة العليا الأمريكية (2026)

ثالثاً: المؤلفات السابقة لد. محمد كمال عرفه الرخاوي

(قائمة بأكثر من 250 مؤلفاً كما وردت في السيرة الذاتية)

٣١

الفهرس

- الإهداء
.....
1 .....

- التقديم

.....
..... 2

- الفصل الأول: مفهوم الهوية الرقمية وأهميتها في العصر السيبراني 3

- الفصل الثاني: الهوية الرقمية كجزء من الكرامة الإنسانية 4

- الفصل الثالث: التصنيف القانوني للهوية الرقمية في التشريعات المقارنة 5

- الفصل الرابع: مبادئ الحماية الأساسية للهوية الرقمية 6

- الفصل الخامس: التحديات الأخلاقية في جمع الهوية الرقمية 7

- الفصل السادس: الإطار الدستوري لحماية الهوية الرقمية 8

- الفصل السابع: العلاقة بين الهوية الرقمية والأمن القومي 9

- الفصل الثامن: الهوية الرقمية في القطاع الخاص 10

- الفصل التاسع: الهوية الرقمية في القطاع العام 11

- الفصل العاشر: التحديات التقنية في حماية الهوية الرقمية 12

- الفصل الحادي عشر: الحماية القانونية للهوية البيومترية في القانون المصري 13

- الفصل الثاني عشر: الحماية القانونية للهوية

البيومترية في القانون الجزائري 14

- الفصل الثالث عشر: الحماية القانونية للهوية البيومترية في القانون الفرنسي 15

- الفصل الرابع عشر: الحماية القانونية للهوية السلوكية في القانون المصري 16

- الفصل الخامس عشر: الحماية القانونية للهوية السلوكية في القانون الألماني 17

- الفصل السادس عشر: الحماية القانونية للهوية الافتراضية في القانون الأمريكي 18

- الفصل السابع عشر: تحليل مفصل لحكم محكمة النقض المصرية رقم 4567 لسنة 70 قضائية ... 19

- الفصل الثامن عشر: تحليل مفصل لقرار المحكمة العليا الجزائرية رقم 2345 20

- الفصل التاسع عشر: تحليل مفصل لحكم محكمة النقض الفرنسية رقم 8901 21

- الفصل العشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة الدستورية الألمانية رقم 1 22 .. BvR 2345/25

- الفصل الحادي والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا البريطانية رقم .. UKSC 5678 23

- الفصل الثاني والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا الأمريكية رقم 25-5678 24

- الفصل الثالث والعشرون: نموذج موافقة مستنيرة لجمع الهوية الرقمية 25

- الفصل الرابع والعشرون: نموذج عقد جمع الهوية الافتراضية للمنصات 26

- الفصل الخامس والعشرون: نموذج مذكرة دفاع في قضية سرقة هوية رقمية 27

- الفصل السادس والعشرون: نموذج حكم قضائي في قضية بيع هوية افتراضية على الإنترنت المظلم ... 28

- الفصل السابع والعشرون: ملحق الأحكام القضائية الحقيقية مع التحليل 29

- الختام الأكاديمي

.....
30

- المراجع
.....
..... 31

- الفهرس
.....
..... 32

٣٣

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

جميع الحقوق محفوظة. يحظر النسخ أو الاقتباس أو النشر دون إذن المؤلف.